الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/5*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 December 2025

Arabic
Original: Englis

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الرابع والأربعون
طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت **
تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

أولا- مقدمة

١- لا يزال تحقيق التكامل الإقليمي ممكنا على طريق التنمية والتحول الهيكلي في أفريقيا. ففي بيئة عالمية سريعة التغير تتسم بتوترات جيوسياسية، واضطرابات في سلاسل التوريد، وتزايد قيود التجارة، وصدمات المناخ، أصبح تعميق التكامل الإقليمي أمرا وجوديا. وثمة جهود تُبذل في سبيل ذلك في ظل أداء اقتصادي متباين، حيث يتسم النمو بالقوة في بعض البلدان والمناطق دون الإقليمية لكنه ضعيف في أخرى.

٢- ففي عام ٢٠٢٤، بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للقارة ٣,٢ في المئة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٩ في المئة في عام ٢٠٢٥ ومتوسط ٤,٢ في المئة خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧. ويتوقع أن يظل شرق أفريقيا أسرع المناطق دون الإقليمية نموا، وذلك بمعدل نمو قدره ٦,٦ في المائة، يليه غرب أفريقيا (٦,٤ في المائة)، والجنوب الأفريقي (٦,٣ في المائة)، وشمال أفريقيا ٦,١ في المائة)، ووسط أفريقيا (٥,٤ في المائة). ومن المتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية بشكل معتدل، حيث يتقلص متوسط العجز المالي القاري من ٦ في المئة في

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٦

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

A.25-01313 (A)

٢٠٢٥ إلى ٥,٤ في المئة في ٢٠٢٦.[١] ومع ذلك، فإن تكاليف خدمة الديون المرتفعة وشروط التمويل الخارجي المتشددة تحدُّ من الحيز المالي للعديد من الحكومات الأفريقية وتزيد من إمكانية وقوعها في حالة المديونية الحرجة. ولاستعادة الحيز المالي من أجل الاستثمار المنتج والخدمات الأساسية، ثمة حاجة إلى تخفيف الديون وإصلاح النظام المالي العالمي. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط معدل التضخم الإقليمي إلى ١٣,٧ في المئة في ٢٠٢٥ و١٠,٤ في المئة في ٢٠٢٦، مدفوعا بانخفاض أسعار الغذاء والنفط، إلى جانب عوامل أخرى.[٢] ومع ذلك، قد تستمر الضغوط التضخمية في بعض البلدان، بسبب تقلبات أسعار السلع، وتذبذب سعر الصرف، وانخفاض إنتاجية المحاصيل وارتفاع تكاليف الزراعة الناجمة عن أحوال الطقس السيئة. وقد أثار انتهاء سريان قانون الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع النمو والفرص في أفريقيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ حالةً من عدم اليقين لدى العديد من الاقتصادات الأفريقية، رغم أن المشرِّعين طرحوا مؤخرا تشريعا لتمديد العمل بالقانون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٨.[٣]

ثانيا- التكامل التجاري

٣- يواصل التكامل التجاري إحراز تقدم، حيث قامت ٤٩ دولة طرفًا في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتصديق عليه حتى تموز/يوليه ٢٠٢٥. وقدّمت جميع الدول الأطراف عروضها الخاصة بالتعريفات الجمركية، تحققت أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من ٤٦ منها، وقامت ٢٢ دولة من هذه الدول بنشر جداولها المؤقتة للامتيازات التعريفية في جرائدها الرسمية. واعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات في الاتحاد الأفريقي جميع البروتوكولات الملحقة بالاتفاق التي نوقشت خلال المرحلتين الأولى والثانية من المفاوضات، بالإضافة إلى بروتوكول التجارة الرقمية. ومن المتوقع اعتماد الملحقات بالبروتوكولين الخاصين بحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة في عام ٢٠٢٦. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على ٩٢,٣ في المئة من قواعد المنشأ، مع استمرار المفاوضات بشأن المنسوجات والسيارات. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على ٢٤ جدولا لالتزامات محددة بشأن خدمات التجارة.[٤]

[١] Economic Commission for Africa (ECA). *Economic Report on Africa, 2025* (forthcoming)

[٢] African Development Bank, "Africa's macroeconomic performance and outlook: update, November 2025" (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2025).

[٣] United States, Congress, "H.R.6500 - AGOA Extension Act", 30 December 2025. Available at www.congress.gov/bill/119th-congress/house-bill/6500/text.

[٤] International Trade Centre, "One Trade Africa: continental brief #34, July 2025" (Geneva, 2025).

٤- ورغم أن تنفيذ الاتفاق جارٍ، إلا أن التوسع المتوقع للتجارة داخل أفريقيا لم يتحقق بعد. وكما هو موضح في الشكل، فقد بلغت تجارة السلع بين البلدان الأفريقية ١٠١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل ١٥,١ في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية.

التجارة في السلع بين البلدان الافريقية باعتبارها حصة (نسبة مئوية) من إجمالي التجارة بين البلدان الأفريقية (بمليارات الدولارات الأمريكية)، ٢٠٢٠-٢٠٢٤

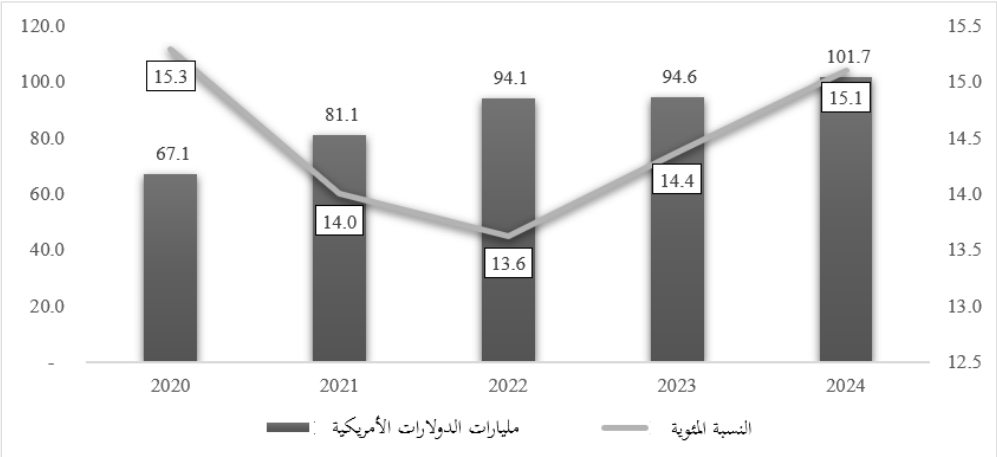

المصدر: ECA calculations, based on United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise trade matrix, annual (analytical)", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMatrix (accessed on 3 November 2025).

ملاحظة: تم حساب التجارة داخل أفريقيا كمتوسط للصادرات والواردات داخل أفريقيا.

٥- ويظل قطاع الخدمات أكبر مكوِّن للناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، حيث يمثل ٤٨,٨ في المائة من إجمالي الإنتاج في عام ٢٠٢٤.[٥] وفي العام نفسه، ارتفعت صادرات الخدمات الأفريقية إلى ١٥٨,٩ مليار دولار، من ١٥٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وبقيت خدمات السفر العنصر السائد في صادرات الخدمات الأفريقية، حيث شكلت ٣٦,١ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في عام ٢٠٢٤؛ وكان العنصر التالي هو خدمات النقل، وذلك بنسبة ٢٤,٣ في المئة.[٦]

٦- واعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، كانت ٥٠ دولة قد وضعت استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لوضع ٤٣ من هذه الاستراتيجيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت

(٥) ECA, *Economic Report on Africa, 2025*.

(٦) World Trade Organization, "Commercial services exports by sector and partner – annual (Million US dollar)", WTO Stats database. Available at https://stats.wto.org (accessed on 3 November 2025).

اللجنة التقرير الذي يحمل عنوان 'تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا'، حيث تم التأكيد على أهمية تسريع تنفيذ الاتفاق والانتقال إلى المراحل التالية من التكامل.[٧] وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وضعت اللجنة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي المركَّب لتتبع التقدم المحرز في ذلك المجال في كافة أنحاء القارة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتقييم تأثير الزيادات في الرسوم الجمركية الأمريكية على البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، أجرت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحليلا لكيفية تأثير هذه الزيادات في الرسوم الجمركية سلبا على البلدان النامية الأفريقية غير الساحلية، بما في ذلك قدرتها على تلبية أولويات برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤–٢٠٣٤. كما تعمل اللجنة الاقتصادية على إعداد موجزات سياساتية على الصعيدين الإقليمي والقطري عن تأثير تلك الرسوم الجمركية، بما في ذلك على الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس)، وعلى إسواتيني وليسوتو. وأخيرا، وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعكف اللجنة الاقتصادية على تنفيذ تدريب فني لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ثالثا– التكامل النقدي والمالي

٧- ثمة هدف حاسم ورد في معايير التوافق الاقتصادي الكلي لبرنامج التعاون النقدي الأفريقي التابع لرابطة المصارف المركزية الأفريقية، ألا وهو اعتماد أطر لسياسة نقدية موحدة لكل منطقة دون إقليمية من مناطق الرابطة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وحتى أيار/مايو ٢٠٢٥، اعتمدت اللجنة دون الإقليمية لغرب أفريقيا الإطار الخاص بها، ووافقت لجان المناطق دون الإقليمية لوسط أفريقيا وشرقها وشمالها والجنوب الأفريقي التابعة للرابطة على خرائط الطريق الخاصة بها نحو هذه الأطر.[٨]

٨- وفي جميع أنحاء أفريقيا، يَظهر ما تحقق من تقدم في تطوير الخدمات المالية والرقمية بشكل جلي، وذلك في شكل أنظمة دفع عابرة للحدود. وعلى المستوى الإقليمي، يقلل نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية من الاعتماد على الترتيبات التي تتبعها مصارف المراسلة، وهو ما يتيح المعاملات الفورية بالعملات المحلية ويقلل من مخاطر الصرف الأجنبي.

(٧) ECA, African Union and African Development Bank, *Assessing Regional Integration in Africa ARIA XI – Delivering on the African Economic Community: towards an African Continental Customs Union and African Continental Common Market* (Addis Ababa, ECA, 2025).

(٨) Association of African Central Banks, list of decisions of the ordinary meeting of the Bureau of the Association of African Central Banks, Dakar, 20 May 2025. Available at https://aacb.org/sites/default/files/past_event_documents/AACB%20List%20of%20Decisions_English.pdf.

وإلى غاية منتصف عام ٢٠٢٥، تم توسيعُ النظام ليشمل ١٨ بلدا أفريقيا، مع الجزائر باعتبارها أحدث الأعضاء، وربطُ ٨٠ مصرفا تجاريا.[٩] وعلى المستوى دون الإقليمي، تُمكِّن أنظمة الدفع الإلكترونية، مثل نظام المدفوعات والتسويات الإقليمي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من التحويلات داخل المنطقة بشكل أسرع وأكثر كفاءة. وعلى المنوال نفسه، التزمت ١٥ دولة في وسط أفريقيا وغربها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ بتنفيذ أنظمة دفع قابلة للتشغيل البيني وخفض تكلفة التحويلات الرقمية عبر الحدود بنسبة ٤٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٨.[١٠]

٩- وإقرارا بدور التكنولوجيات الرقمية في التنمية المستدامة، عُقدت الدورة الرابعة للجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت شعار ''الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والابتكار للنهوض بالتكامل الإقليمي في سبيل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع''. وخلال الدورة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، طلب أعضاء اللجنة استمرار الدعم في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية.[١١]

رابعا- التطورات التي شهدها قطاعا البنية التحتية والطاقة

١٠- تؤدي البنية التحتية، بما في ذلك أنظمة النقل والطاقة والأنظمة الرقمية والمائية الموثوقة، إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز التصنيع، وتحسين تقديم الخدمات. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنه في سبيل تلبية الطلب المتزايد بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ستحتاج المنطقة إلى استثمار بقيمة ١٢٠,٨ مليار دولار في معدات النقل بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ١٠٥,٣ مليار دولار للطرق، و٤,٢ مليار دولار للسكك الحديدية، و٢,٤ مليار دولار للملاحة البحرية، و٨,٩ مليار دولار للنقل الجوي.[١٢]

(٩) Pan-African Payment and Settlement System, "List of live commercial banks: version 016-08-25, latest update July 2025", (Cairo, 2025).

(١٠) World Bank, "Regional Summit on Digital Transformation in Western and Central Africa – Cotonou Declaration", 18 November 2025.

(١١) انظر الفقرة ١٦ (ب)' ٢' من تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة (E/ECA/CPRTIIT/4/9).

(١٢) ECA, *Economic Report on Africa, 2025*

ألف- البنية التحتية للطرق

١١- لا تزال الطريق وسيلة النقل السائدة للبضائع والركاب في أفريقيا، حيث يقدر إجمالي شبكة الطرق المعبدة في القارة بحوالي ٨١٨ ألف كلم. ومع ذلك، فإن أفريقيا لديها أدنى كثافة طرق في العالم، إذ يبلغ متوسط المسافة ٢,٧٦ كم لكل ١٠٠ كلم^{٢} فقط، مع وجود فوارق كبيرة بين البلدان، حيث تمثل الجزائر ومصر وجنوب أفريقيا وحدها حوالي نصف الطرق المعبدة في القارة.(١٣)

١٢- وبموجب خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التي تغطي الفترة الممتدة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠، ثمة مشاريع رئيسية قيد الإنجاز. فقد خصصت الحكومة المصرية ١٢٣,٦ مليون دولار(١٤) للمرحلة الأولى من شق الطريق السريع الليبي البديل، الذي سيربط مصر بتشاد وليبيا.(١٥) والجزء الشمالي من الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا، مكتملٌ بنسبة ٨٥ في المئة، بينما اكتمل الجزء الجنوبي منه بنسبة ٤٥ في المئة.(١٦) ولا يزال مشروع بناء جسر فوق نهر أوبانغي، الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مرحلة التنظيم الفني والقانوني والمؤسسي، مع توقُّع الاتفاق رسميا على التمويل في عام ٢٠٢٦.(١٧) وأخيرا، كان من المقرر إكمال مشروع دراسة مفصل لبناء جسر فوق نهر نتيم يربط الكاميرون بغينيا الاستوائية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥.(١٨)

١٣- وفضلا عن توسيع شبكات الطرق، فإن تحسين تصميم الطرق وجودتها أمر ضروري لتلبية معايير السلامة وتقليص مستويات الوفيات، التي لا تزال مرتفعة في العديد من مناطق

(١٣) Africa Finance Corporation, *State of Africa's Infrastructure Report 2025: Mobilizing Domestic Capital* (Lagos, Nigeria, 2025)

(١٤) Intellinews, "Egypt allocates $123.6mn for first phase of strategic Libya land connection", 4 August 2025.

(١٥) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Libyan Alternate Freeway". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=68 (accessed on 28 October 2025).

(١٦) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Modernisation of the RN01: (Trans-Saharan) between Ghardaia and Tamenrasset". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=72 (accessed on 28 October 2025).

(١٧) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Construction of a bridge over the Oubangui River". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=59 (accessed on 28 October 2025).

(١٨) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Project for the construction of the bridge over the Ntem River". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=69 (accessed on 28 October 2025).

القارة.[١٩] وبالتالي، فإن اللجنة الاقتصادية تواصل دعم مبادرات السلامة على الطرق. وعلى سبيل المثال، فقد ساعدت في تنظيم 'جائزة كوفي عنان الثالثة' للسلامة على الطرق من أجل أفريقيا، التي أقيمت في إزولويني، إسواتيني في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، حيث تم تسليط الضوء على ما تحقق من تقدم في القارة، إلى جانب الحاجة إلى استثمار مستدام.[٢٠]

باء- النقل بالسكك الحديدية

١٤- تشمل خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا ستة مشاريع خاصة بالسكك حديدية، تهدف إلى تعزيز الربط الإقليمي وتيسير حركة السلع والأشخاص. وتشمل المشاريع بناء سكة حديدية ذات مقياس معياري تربط بين مومباسا، كينيا؛ نيروبي؛ مالابا، كينيا؛ مالابا، أوغندا؛ كامبالا؛ وكيغالي. وستكون شراكةً بين القطاعين العام والخاص، حيث تموِّل الدولة ١٥ في المئة من الميزانية و٨٥ في المائة من المستثمرين الخواص.[٢١] ودخلت حكومة أوغندا مرحلة التنفيذ، بعد تأمين تمويل بقيمة ٨٠٠ مليون دولار[٢٢] من البنك الإسلامي للتنمية للجزء الذي يمتد من مالابا إلى كمبالا[٢٣] بطول ٢٧٢ كلم، والذي ستبلغ تكلفته الإجمالية ٢,٧ مليار دولار.[٢٤] وفيما يتعلق بجزء آخر من المشاريع، فقد أكملت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة دراسة جدوى وتصميما أوليا لسكة حديدية بطول ألف كلم، حيث يمتد الخط الرئيسي من متوارا إلى خليج مبامبا والخطوط الفرعية إلى ليغانغا ومشوخوما.[٢٥]

١٥- وثمة مشروع آخر يتعلق بالسكك الحديدية قيد التنفيذ في شمال أفريقيا: حيث التزم البنك الدولي بتقديم ٣٥٠ مليون دولار لتعزيز الشركة الوطنية للسكك الحديدية المغربية وبعث

(١٩) Africa Transport Policy Programme, *Africa Status Report on Road Safety, 2025* (Washington, D.C., World Bank, 2025.

(٢٠) انظر الفقرة ٢٤ من التقرير المتعلق بأنشطة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق في عام ٢٠٢٥ (ECE/TRANS/2026/21) إلى لجنة النقل الداخلي التابعة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(٢١) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Construction of standard gauge Railway: Mombasa-Nairobi-Malaba-Kampala-Kigali line". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=62 (accessed on 28 October 2025).

(٢٢) Reuters, "Uganda signs $800 million financing deal with Islamic Development Bank", Construction Africa, 22 May 2025.

(٢٣) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Construction of standard gauge Railway: Progra Mombasa-Nairobi-Malaba-Kampala-Kigali line".

(٢٤) Sneha Abraham, "Uganda signs US$2.7 billion deal for Malaba-Kampala railway", Construction Africa, 22 October 2024.

(٢٥) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Construction of standard gauge railway from Mtwara/Mbamaba-Liganga to Mchuchuma". Available at https://au-pida.org/prospectus/project.php?id=63 (accessed on 28 October 2025).

خطوط السكك الحديدية القائمة في البلاد.[٢٦] وفي الجنوب الأفريقي، أطلقت حكومتا بوتسوانا وناميبيا دراسة جدوى لسكة حديدية عبر كالاهاري بطول ٥٠٠ ١ كلم، تربط غابورون بخليج والفيس[٢٧] في ناميبيا، وذلك لنقل الفحم أساسا. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت حكومات الصين وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، اتفاقا تستثمر بموجبه شركة صينية ١,٤ مليار دولار في بعث خط السكك الحديدية الذي يصدَّر من خلاله النحاس من زامبيا عبر جمهورية تنزانيا المتحدة.[٢٨] وأخيرا، التزمت المفوضية الأوروبية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بتقديم ٥٠ مليون يورو لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية والمنصات اللوجستية المرتبطة بها على طول ممر لوبيتو، وهو مشروعُ بنيةٍ تحتية يهدف إلى تقليص تكاليف نقل النحاس والسلع الأخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا إلى ميناء لوبيتو في أنغولا للتصدير.[٢٩]

جيم- النقل الجوي

١٦- إلى غاية شباط/فبراير ٢٠٢٥، وقَّعت ٣٨ دولة على التزام رسمي لإنشاء سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، الذي سيدعم التكامل الإقليمي والسياحة والتجارة في الخدمات داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد أخذ قطاع الطيران الأفريقي يتعافى بقوة من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، حيث من المتوقع أن ينمو عدد الركاب بنسبة ١٥ في المئة في عام ٢٠٢٥، كما طلبت شركات الطيران ٢٣ طائرة جديدة بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه.[٣٠] وفي القمة الثالثة لتمويل تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، التي عقدت في لواندا من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، أعلنت مفوضية الاتحاد الأفريقي عن خطة استثمارية بقيمة ٣٠ مليار دولار لتحديث الطيران الأفريقي.[٣١]

(٢٦) World Bank, “New support for rail transformation in Greater Casablanca to boost access to jobs, services, and opportunities”, 9 June 2025.

(٢٧) Railways Africa, “Namibia and Botswana target March 2026 for completion of trans-Kalahari railway feasibility study”, 18 October 2025.

(٢٨) Tanzania-Zambia Railway Authority, “Press release: CCECC to invest USD 1.4 billion in TAZARA for revitalisation” (accessed on 18 October 2025).

(٢٩) European Commission, “EU-Angola partnership advanced through major investments in the Lobito Corridor”, 9 October 2025.

(٣٠) Air Freight News, “IBA forecasts 15% growth in African air travel for 2025”, 16 October 2025. Available at https://airfreight.news/articles/full/iba-forecasts-15-growth-in-african-air-travel-for-2025.

(٣١) African Union, “African Union Commissioner outlines us$30 billion infrastructure investment plan at Luanda summit, prioritizing SAATM modernization”, 29 October 2025.

دال- البنية التحتية البحرية

١٧- يشهد قطاع الموانئ الأفريقي موجة من الخصخصة، حيث تلجأ الدول التي تواجه قيودا مالية إلى القطاع الخاص لتحديث البنية التحتية وتحسين الكفاءة. فقد فتحت حكومات كينيا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة الموانئ للمشغلين الخواص.[٣٢] وفي الوقت نفسه، تدفع السفنُ الأكبر والزيارات المتكررة الموانئَ إلى تحديث مناولة البضائع، ورقمنة اللوجستيات، وتعزيز الربط متعدد الوسائط.[٣٣] وتعمل اتجاهات الخصخصة وتحديث الموانئ في التأكيد على الدور الاستراتيجي للموانئ كبوابات لسلاسل القيمة الإقليمية وكعوامل أساسية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٨- وبين حزيران/يونيه ٢٠٢٤ وحزيران/يونيه ٢٠٢٥، ارتفعت درجات 'مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة' للدول الأفريقية بمعدل ١٠ في المئة، وهو ما يعكس تكاملا أوثق في شبكات الشحن العالمية. واستفادت الموانئ الأفريقية من محاولات السفن تجنُّبَ خطر الهجمات في البحر الأحمر، لا سيما الموانئ في موريتانيا وناميبيا، وقبل كل شيء الكاميرون حيث تضاعفت سعة السفن ثلاث مرات في ميناء كريبي. ويؤدي اعتماد أنظمة مجتمع الموانئ إلى تحسُّن في الكفاءة: ففي جيبوتي، قلل مثل هذا النظام عدد العمليات اليدوية من تسع إلى خمس، وقلص أوقات التخليص إلى غاية ٥ ساعات، وجعل الحجز عبر الإنترنت خلال دقائق، وهو ما قلل من زمن بقاء السفن في المحطات من ٢٤ ساعة إلى ساعة واحدة فقط.[٣٤] وتوضح هذه التحسينات كيف أن الرقمنة والاستثمار يعززان الأداء البحري في أفريقيا.

١٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٢٥، وبموجب خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، أعلنت الشركة صاحبة الامتياز في ميناء 'بيرا' في موزامبيق عن خطط لاستثمار ٩,٩ مليون دولار في تحديث وتوسعة الميناء، الذي يمثل منفذا حيويا للدول الواقعة في الجنوب الأفريقي غير الساحلية.[٣٥]

(٣٢) Africa Finance Corporation, *State of Africa's Infrastructure Report, 2025*.

(٣٣) UNCTAD, *2024 Review of Maritime Transport: Navigating Maritime Chokepoints* (United Nations publication, 2024).

(٣٤) UNCTAD, *2024 Review of Maritime Transport: Staying the Course in Turbulent Waters* (United Nations Publication, 2025).

(٣٥) Diario Economico, "Cornelder prevê investir quase 10 M$ na ampliação do porto da Beira", 3 August 2025.

هاء- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٠- كما ورد في ورقة القضايا المطروحة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدورة الرابعة للجنة تطوير القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والبنية التحتية، والصناعة، والتكنولوجيا (E/ECA/CPRTIIT/4/5)، فإن الشركات الأفريقية تَستخدم بشكل متزايد تكنولوجيات رائدة لتحسين كفاءة النقل، وتقليل التكاليف والانبعاثات، وتحديث الزراعة التي يزاولها أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعزيز الشفافية والسلامة في التعدين، وتعزيز التصنيع من خلال أنظمة الجرد الرقمية، وتوسيع القطاع المالي والخدمات الرقمية. ومع ذلك، لم يتمكن سوى ٣٨ في المئة فقط من الأفارقة من الوصول إلى الإنترنت في عام ٢٠٢٤، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٨ في المئة. وظلت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية واضحة، حيث تم ربط ٥٧ في المئة من سكان المدن، مقارنة بنسبة ٢٣ في المئة فقط من سكان الريف.[٣٦] وفيما يتعلق بكل بلد على حدة، في عام ٢٠٢٣، فقد استخدم أكثر من ٨٠ في المئة من سكان بوتسوانا، وسيشيل، وليبيا، والمغرب الإنترنت، بينما ظل الاستخدام أقل من ٢٠ في المئة في أوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وزامبيا، وملاوي، وموزامبيق.[٣٧] وتسمح الفجوة بين تلك المجموعات من البلدان من إبراز الفجوة الرقمية ووتيرة التحول الرقمي غير المتساوية في أفريقيا، وتؤكد أهمية السيادة على البيانات، حيث تُعرِّض البنية التحتية الرقمية المحلية المحدودة والقدرات التنظيمية الدول الأفريقية لخطر التبعية الرقمي.

٢١- ورغم أن تغطية الإنترنت عالي السرعة الخاصة بالهواتف المحمولة قد توسعت في جميع أنحاء أفريقيا اعتبارا من عام ٢٠٢٤، حيث أصبح لدى ٨٦ في المئة من السكان على الأقل شبكة الجيل الثالث، بقيت تغطية الجيل الخامس مقصورة على ١١ في المئة من السكان.[٣٨] ولا تزال عدم القدرة على تحمل التكاليف تحول دون الشمول الرقمي: ففي عام ٢٠٢٣، بلغت كلفةُ باقة أساسيةٍ لخدمة الإنترنت والمكالمات عبر الهاتف المحمول ٤,٥ في المئة من متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد في أفريقيا، مقارنة بنسبة ١,٣ في المئة من المتوسط العالمي.[٣٩]

(٣٦) International Telecommunication Union (ITU), "Measuring digital development: facts and figures, 2024" (Geneva, 2024).

(٣٧) ITU, "Individuals using the Internet", DataHub database. Available at: https://datahub.itu.int/data/?e=1&i=11624 (accessed on 12 January 2026).

(٣٨) ITU, "Population coverage, by mobile network technology", DataHub database. Available at: https://datahub.itu.int/data/?i=100095&s=430 (accessed on 12 January 2026).

(٣٩) ITU, "Facts and figures 2023: affordability of ICT services". Available at www.itu.int/itu-d/reports/statistics/2023/10/10/ff23-affordability-of-ict-services/ (accessed on 12 January 2026).

ويؤثر هذا التفاوت بشكل غير متناسب على ذوي الدخل المنخفض وسكان الريف، ويحد من الوصول إلى الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتعلم عبر الإنترنت.

٢٢- وتواصل الدول الأفريقية توسيع بنيتها التحتية الرقمية وتحديثها. ولتحسين الربط في ليبيريا، أعلنت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٢٥، بالشراكة مع مفوضية الإيكواس والبنك الدولي، عن كابل بحري ثانٍ يربط البلاد ببقية العالم، وسيعود بالنفع على سيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا بيساو أيضا.[٤٠] وتعد مثل هذه المبادرات التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية ضرورية لتعزيز الوصول إلى النطاق العريض، وخفض التكاليف، وتعزيز المشاركة الأكثر عدالة في الاقتصاد الرقمي.

٢٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حكومة كينيا على عقد أول حلقة عمل وطنية في البلاد بشأن سلسلة الكتل لتيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، أجرت اللجنة دراسات حالة في ليبيريا ومدغشقر لتقييم البنية التحتية الرقمية للبلدين وجاهزيتها للتجارة الرقمية. ومن خلال هذه الدراسات، ظهرت حاجة واضحة إلى إصلاحات سياساتية محددة الهدف، وإدخال تحسينات على اللوائح التنظيمية، واستثمارات استراتيجية لتعزيز النظام الرقمي لكل بلد وتيسير التنفيذ الفعال لبروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، نظمت اللجنة دورة لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين وممثلي الشركات الخاصة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء، لاستخدام التكنولوجيات الرقمية للاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الاتفاق.

واو- الطاقة

٢٤- لا يزال الوصول إلى الكهرباء والطهي النظيف تحدٍّ كبيرا في مجال التنمية والصحة العامة. ففي عام ٢٠٢٣، كان حوالي ٥٦٥ مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء، التي كانت أيضا موطنا لحوالي نصف ٢٫١ مليار شخص حول العالم الذين لا يحصلون على الطهي النظيف.[٤١]

٢٥- ويواصل البنك الأفريقي للتنمية توسيع الاستثمارات في مجال الطاقة، من خلال مبادرات مثل صندوق الطاقة المستدامة لأفريقيا ومرفق الشمول الطاقوي، اللذين يوفران تمويلا محفزا

(٤٠) Akim Benamara, "Liberia partners with ECOWAS and World Bank to launch second submarine cable project", TechAfrica News, 18 July 2025.

(٤١) International Energy Agency and others, *Tracking SDG7: The Energy Progress Report, 2025* (Washington, D.C., World Bank, 2025).

للطاقة المتجددة، والشبكات الصغيرة، ومؤسسات الوصول إلى الطاقة. ففي تموز/يوليه ٢٠٢٥، وافق الصندوق على تمويل بشروط ميسرة بقيمة ٦ ملايين يورو لمحطة للطاقة الشمسية بقدرة ١٨ ميغاواط في ديدوغو، بوركينا فاسو، داعما بذلك جهود الحكومة لتوسيع توليد الطاقة المتجددة والدفع بالتحول الطاقوي قُدما في البلاد.[٤٢]

٢٦- ومن ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، زاد التمويل العام الدولي لمصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٨ في المئة، بعد أن بقي دون تغيير في العام السابق. وتم توزيع التمويل بشكل غير متساوٍ، حيث جرى توجيه ٦٦ في المئة إلى مشاريع الطاقة الشمسية، و١١ في المئة للطاقة الكهرومائية، والباقي ٢٣ في المئة إلى مشاريع الطاقة المتجددة الأخرى. وقدم البنك الدولي ٥٩ في المئة من التمويل، بينما ساهمت حكومة ألمانيا والاتحاد الأوروبي بنسبة ٧ و٥ في المئة على التوالي. وظلت أفريقيا أكبر متلقٍّ للمنح في العالم، حيث تلقت ما مجموعه ٨٢٢ مليون دولار.[٤٣]

٢٧- وتساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعضاءها على توسيع الوصول إلى الطاقة، وتحسين الكفاءة، وتعبئة الاستثمارات في البنية التحتية ذات الصلة، وذلك من خلال التخطيط المتكامل، وتجارة الطاقة عبر الحدود، وتنسيق السياسات.[٤٤] وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت أبحاث اللجنة أن الهيدروجين الأخضر يمثل فرصة استراتيجية للدول والمؤسسات الأفريقية لاستغلال إمكانات الطاقة المتجددة في القارة وتنويع قاعدتها الصناعية.[٤٥]

زاي- تمويل البنية التحتية

٢٨- اعتبارا من عام ٢٠٢٠، ظلت فجوة تمويل البنية التحتية الأفريقية كبيرة، حيث قُدِّرت المتطلبات السنوية ما بين ١٣٠ مليار و١٧٠ مليار دولار. وبينما تساهم الحكومات الأفريقية بحوالي ٤٠ في المئة من ٨٠ مليار دولار الحالية المستثمَرة سنويا، لا يزال هناك نقص كبير.[٤٦] والحيز المالي المقيَّد والمجموعة الشاملة لمتطلبات الملاءة المالية التي يجب على البنوك تلبيتها، والمعروفة باسم 'اتفاق بازل الثالث' (بازل ٣)، لا تزال تحد من قدرة بعض المستثمرين على توفير تمويل طويل الأجل للبنية التحتية. وسيتطلب سد هذه الفجوة زيادة التمويل من المصارف

(٤٢) African Development Bank, "Desert-to-power: SEFA commits €6 million to Dédougou solar project in Burkina Faso", 28 July 2025.

(٤٣) International Energy Agency and others, *Tracking SDG7*.

(٤٤) ECA, "Africa leads in energy potential but trails in investment", 16 July 2025.

(٤٥) ECA, *Economic Report on Africa, 2025*.

(٤٦) Africa-Europe Foundation and African Union Development Agency-New Partnership for Africa's Development, "The missing connection: unlocking sustainable infrastructure financing in Africa" (Brussels; Midrand, South Africa; 2025).

الإنمائية متعددة الأطراف، بما في ذلك زيادة رأس المال وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة كرأس مال مختلط، بهدف توسيع الحصول على تمويل طويل الأجل ميسور التكلفة وتحفيز الاستثمار الخاص.

٢٩- وخلال القمة الثالثة لتمويل تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، أَطلق تحالفُ المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأفريقية ووكالة التنمية الأفريقية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مرفقا لتمويل البنية التحتية بقيمة ١,٥ مليار دولار لمشاريع التنمية الأفريقية. ويشمل المرفق تمويلا يصل إلى ١٠٠ مليون دولار لإعداد المشاريع، حيث لا يزال الإعداد غير الكافي عقبة كأداء أمام جاهزية الاستثمار في جميع أنحاء القارة. وستركز المرحلة الأولى على دعم خمسة مشاريع ذات أولوية، تليها ستة مشاريع إضافية تشمل قطاعات الطاقة والنقل والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف تعزيز الربط والتكامل الإقليمي.[٤٧] ومن خلال تعزيز البيئة التمكينية للاستثمار في البنية التحتية، ستعزز المبادرة تنفيذَ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتدعم التقدم في تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار).

خامسا- الإدماج الاجتماعي

٣٠- رغم تزايد المشاركة، لا تزال برامج التعليم العالي تفتقر إلى التوافق مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يساهم في عدم تطابق المهارات وارتفاع معدلات بطالة الشباب والعمالة الناقصة، لا سيما في المجال الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[٤٨] ولمعالجة هذا النقص، ركز موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٤، ''تعليم المواطنين الأفارقة تعليما يتناسب مع القرن الحادي والعشرين: بناء نظم تعليمية قادرة على الصمود لزيادة فرص الحصول على تعليم شامل وجيد وملائم مدى الحياة في أفريقيا''،على مجالاتٍ مثل التعلم الأساسي؛ والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ والتعليم العالي. وكان الهدف من الموضوع وضع الأسس للإصلاحات من أجل مواءمة التعليم بشكل أفضل مع متطلبات سوق العمل وللدفع بالتقدم في تحقيق الهدف الرابع من التنمية المستدامة (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع).

٣١- ويعد التمويل عنصرا مركزيا في عمل أنظمة الصحة وتحقيق الأهداف ذات الصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة. ولا تزال العديد من

(٤٧) African Export-Import Bank, "AAMFI and AUDA-NEPAD launch USD 1.5 billion AAMFI infrastructure financing facility", 31 October 2025.

(٤٨) Hanan Morsy and Adamon Mukasa, "Youth jobs, skill and educational mismatches in Africa", Working Paper Series, No. 326 (Abidjan, Côte d'Ivoire, African Development Bank, 2019).

البلدان الأفريقية تفشل في تحقيق الهدف الذي تم التعهد به في إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية ذات الصلة، حيث التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية للصحة.[٤٩] وتواصل اللجنة دعم الجهود المبذولة لتعزيز أنظمة تمويل الصحة في جميع أنحاء أفريقيا، من خلال التحليل، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد.

سادسا- الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٣٢- تعكس تطورات الانفتاح في مجال التأشيرات في جميع أنحاء أفريقيا التي حدثت في عام ٢٠٢٥ صورةً مختلطة من التقدم والتراجع، مع زيادة في عدد سيناريوهات السفر التي تتطلب تأشيرة قبل السفر، وهو ما يعكس جزئيا التحول من إصدار التأشيرات عند الوصول إلى أنظمة التأشيرات الإلكترونية. واعتبارا من عام ٢٠٢٥، أعفت حكومة كينيا مواطني ٥١ بلدا أفريقيا من تصريح السفر الإلكتروني الخاص بها، لتصبح ثالث أكثر بلد يمارس سياسة منفتحة في مجال التأشيرات في القارة؛ ولا تزال غامبيا ورواندا تملكان أول وثاني أكثر السياسات انفتاحا.[٥٠] ولم يؤد انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الإيكواس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ إلى فرض قيود فورية على التنقل، حيث وافقت مفوضية الإيكواس على الاستمرار، بشكل مؤقت، في الاعتراف بوثائق الهوية الصادرة خلال فترة عضوية تلك البلدان في الجماعة والسماح لمواطنيها بالسفر بدون تأشيرة.[٥١]

٣٣- ولا يزال التقدم في تنفيذ البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار محدودا، حيث صدَّقت عليه أربع دول فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهي رواندا، وسان تومي وبرينسيبي، ومالي، والنيجر. وإذ يعكس بطءُ وتيرة التقدم نحو دخول البروتوكول حيز النفاذ المخاوفَ بشأن أمن الحدود، وإدارة الهجرة، والتوحيد القانوني، فإنه يُعرقل خطة حرية الحركة والتكامل القاري الأوسع. وتجديد الالتزام السياسي، المدعوم بالدعوة والدعم الفني، أمر حيوي لتسريع وتيرة التصديق وجعل البروتوكول وسيلة حاسمة للتكامل الإقليمي.

(٤٩) African Union, document OAU/SPS/ABUJA/3.

(٥٠) African Development Bank and African Union, *Africa Visa Openness Report, 2025*, Abidjan, Côte d'Ivoire, 2025.

(٥١) Festus Aboagye, "The withdrawal of AES from ECOWAS", Amani Africa, 31 January 2025.

٣٤- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأعضائها من خلال البحث المبني على الأدلة، وتحليل السياسات، والحوارات متعددة الأطراف بشان البروتوكول، بما في ذلك من خلال عقد جلسة موازية مشتركة عن هذه المسألة في المنتدى الأفريقي التاسع للهجرة، الذي عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥. كما تقوم اللجنة بتيسير تبادل المعرفة وبناء القدرات لتعزيز التصديق على البروتوكول ودمجه في القانون المحلي، كجزء من الجهود الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي وحركة العمال.

٣٥- ووضعت اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي دراسةً مشتركة عن تعزيز حرية حركة الأشخاص والتدابير الكفيلة بزيادة تنقل اليد العاملة وقابلية نقل المهارات في زامبيا وغانا وكينيا، حددتا فيها تحديات مثل عدم قابلية المقارنة في أنظمة التعليم وغياب أنظمة مناسبة لتفسير المؤهلات بشكل فعال.[٥٢] وتضمنت الدراسةُ توصية بدعم الدول الأفريقية في بناء الأنظمة والقدرات اللازمة للاعتراف الفعلي ومعادلة المهارات والمؤهلات عبر مجالات وبلدان وأنظمة تعليمية متنوعة.

سابعا- صلة الحوكمة والسلم والأمن بالتكامل الإقليمي

٣٦- تعد الحوكمة والسلم والأمن عناصرَ محورية لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في أفريقيا. فانعدام الأمن يزيد من الضغط على الموارد العامة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الضغوط المالية القائمة ويحد من الإنفاق على التنمية.

٣٧- ففي شمال أفريقيا، جرى إلى غاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ تهجير أكثر من ١١,٩ مليون شخص قسرا من السودان، بينهم ٤,٢ ملايين لاجئ وطالب لجوء وعائد، فرُّوا بشكل رئيسي إلى تشاد ومصر وجنوب السودان.[٥٣] وللنزاع في السودان أيضا تداعيات أخرى على جيران البلاد، لا سيما جنوب السودان: كما ورد في ورقة غرفة اجتماعات (A/HRC/60/CRP.5) قدمتها لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان إلى مجلس حقوق الإنسان في جلسته الستين، فقد تسبب النزاع في إغلاق طويل ومدمر اقتصاديا لأحد خطوط الأنابيب المستخدمين لتصدير النفط من جنوب السودان وزاد تدفق المهجرين من الضغط على الموارد والخدمات العامة المحدودة أصلا في البلاد.

(٥٢) *Enhancing Free Movement of Persons and Pathways for Labour Mobility and Skills Portability in Ghana, Kenya and Zambia* (forthcoming).

(٥٣) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, “Sudan situation”, Operational Data Portal. Available at https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation (accessed on 30 October 2025).

٣٨- وفي غرب أفريقيا، وقَعَت أكثر من نصف الوفيات المرتبطة بالإرهاب حول العالم في عام ٢٠٢٤ في منطقة الساحل، مع كون بوركينا فاسو ومالي والنيجر من أكثر الدول تأثرا. ورغم تسجيل انخفاض بنسبة ٢١ في المئة في عدد الوفيات المرتبطة بالإرهاب في بوركينا فاسو عام ٢٠٢٤، إلا أن البلاد لا تزال تمثل خُمس هذه الوفيات حول العالم. وفي المقابل، شهدت النيجر تراجعا حادًّا عن التقدم السابق، حيث ارتفعت الوفيات المرتبطة بالإرهاب بنسبة ٩٤ في المئة. واستمرت نيجيريا في مواجهة تهديدات مستمرة من الجماعات الإرهابية، رغم العمليات المستمرة لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا.[٥٤]

٣٩- وفي شرق أفريقيا، تم إطلاق بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، لتحُلَّ محل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وهذه البعثة التي أيَّدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠٢٤ وأذن بها مجلس الأمن من خلال القرار ٢٧٦٧ (٢٠٢٤) مكلفة بمساعدة حكومة الصومال على إضعاف حركة الشباب والجماعات المرتبطة بها، واستقرار المناطق المستعادة، ودفع أولويات بناء الدولة.

٤٠- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٥، وقَّعت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتفاق سلام بتيسير من حكومتي قطر والولايات المتحدة، يهدف إلى إنهاء الصراع الذي طال أمده في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أكملت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية انسحابها. وبالموازاة مع ذلك، اتفق الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على دمج جهود الوساطة في عملية واحدة بقيادة أفريقية. ورغم هذه التطورات الدبلوماسية، كما يتبيَّن من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2025/615)، فقد نزح حوالي ٥,٣ مليون شخص داخليا في البلاد حتى آب/أغسطس ٢٠٢٥.

٤١- وفي وسط أفريقيا، تم بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، وبعد اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأكثر مجموعتين مسلحتين نشاطا في البلاد، حلُّ ١١ من أصل ١٤ جماعة مسلحة كانت تعارض الحكومة.[٥٥] ومدَّد مجلس الأمن، في قراره ٢٨٠٠ (٢٠٢٥)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

[٥٤] Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index, 2025* (Sydney, Australia, 2025).

[٥٥] إحاطة للاجتماع رقم ١٠٠٢٥ لمجلس الأمن، الذي عُقد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، قدمها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فالنتاين روغوابيزا؛ S/PV.10025

جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦. وفي أماكن أخرى من وسط أفريقيا، احتلت الكاميرون المرتبة العاشرة بين أكثر الدول تأثرا بالإرهاب في العالم عام ٢٠٢٤، حيث وقعت ١٥٣ حادثة أسفرت عن ٢٠٥ وفيات.(٥٦)

٤٢- وفي الجنوب الأفريقي، وافق بنك التنمية الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠٢٥، على منحة بقيمة ١٧ مليون دولار لدعم التعافي والقدرة على الصمود في مقاطعة كابو ديلغادو في موزامبيق. ويهدف المشروع إلى معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة، من خلال تعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء.(٥٧)

٤٣- وتؤكد عودة التغييرات غير الدستورية في بعض البلدان أهمية تعزيز الحوكمة ودعم الاستقرار. فإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، أُجريت انتخابات وطنية في الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، والغابون، وغينيا، وغينيا بيساو، وملاوي، وسيشيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبينما كانت بعض عمليات الاقتراع سلمية، تلَت بعضَها حالةٌ من عدم الاستقرار بعد الانتخابات.

ثامنا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٤- رغم أن القارة تواجه العديد من التحديات، إلا أن آفاقها الاقتصادية إيجابية. فقد تم إحراز تقدم كبير في تطوير البنية التحتية، وفي تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفي تعميق التكامل.

٤٥- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) تقديم الدعم لأعضائها وللجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة باتفاق منطقة التجارة الحرة؛

(ب) تقديم الدعم لأعضائها في حرية حركة الأشخاص، وتنقل اليد العاملة، وقابلية نقل المهارات، من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة وبناء القدرات؛

(ج) دعم الجهود المبذولة لتعزيز أنظمة تمويل الصحة في جميع أنحاء القارة، من خلال تحليل السياسات المبنية على الأدلة، وبناء القدرات، ومبادرات تعبئة الموارد؛

(٥٦) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index, 2025*.

(٥٧) African Development Bank, "African Development Bank approves $17 million to rebuild conflict-affected northern Mozambique", 16 July 2025.

(د) تقديم الدعم لأعضائها في معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالديون من خلال التحليل المبني على الأدلة، وحوارات السياسات، والدعوة لإصلاح الهيكل المالي العالمي، بهدف استعادة الحيز المالي من أجل الاستثمار المنتج والتنمية المستدامة.

٤٦- ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

(أ) تسريع تنفيذ الاتفاق وبروتوكولاته لتحقيق فوائد التجارة داخل أفريقيا وتكامل سلسلة القيمة، كخطوة أساسية نحو تعميق التكامل القاري؛

(ب) الاستمرار في اعتماد وتمويل خرائط الطريق الوطنية للتحول الرقمي، حيث يتم منح الأولوية لسد الفجوات في الربط بالشبكات، وتعزيز المهارات الرقمية، وتوسيع البنية التحتية الرقمية العامة القابلة للتشغيل البيني، وتعزيز السيادة في البيانات من خلال الحوكمة المناسبة، والأطر التنظيمية، والبنية التحتية المحلية للبيانات لدعم الشمول الرقمي؛

(ج) تطوير التعليم العلمي والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتطوير المهارات، بما في ذلك سد الفجوة بين الجنسين ومواءمة سياسات التعليم مع احتياجات سوق العمل؛

(د) معالجة تحديات السلم والأمن والحوكمة التي لا تزال تقف حائلا أمام التقدم في مجال التكامل الإقليمي.